شبابيك

يا شبكة الإعلام

عبد الزهرة المنشداوي

المواطن لدينا عرضة للاتجاهات وللاغراض التي جندت وسائل الاعلام اقلامها وكاميراتها واموالها من اجل التأثير عليه سلبا . تريد ان ترغمه بالعودة الى تلك الايام التي كانت فيها امواله ومقدراته تتخم بطون الاخرين من دول الجوار، بينما يتلوى هو وعائلته من الم الجوع على فراش العوز والفاقة. وسائل اعلام لاحد لها ولا حصر تتباكى على الايام الخوالي ايام (كابونات النفط) الموزعة على باعة الذمم الذين نشرت غسيلهم (جريدة المدى) في حينه من على صفحاتها.

اثارت قضيةالقاء االقبض على الارهابي المدعو (ابو عمر البغدادي) موجة من التشكيك المتعمد لاضفاء الغموض والنيل من قدرات اجهزتنا الامنية . وسائل الاعلام هذه التي لا نشك بمواقفها العدائية المفضوحة من بلدنا وشعبه لاسيما وانها تتغذى من اموال سبق وان تم الاستيلاء عليها من ازلام النظام المباد، وافراد عائلته في سبيل تأجيج التناحر، والفرقة ما بين مكونات الشعب، والتشفي بضحاياه الابرياء، والاستفادة من الدم النازف في الشوارع لتحقيق السبق الصحفي الى الحد الذي روجت فيه احدى الفضائيات المعروفة بموقفهاالعدائي السافر من شعبنا واللعب على حبل التفرقة، من خلال مشايخ التكفير الذين يفتون مقابل اثمان بالعملة الصعبة. كاميرات محمولة وزعتها على مواطنين ليفجروا ويصوروا جرائمهم مقابل ثمن تدفعه لهم .

وسائل الاعلام هذه بدأت بمحاولة زعزعة الثقة بمهنية وكفاءة اجهزتنا الامنية حينما شككت بأن من القي القبض عليه ليس بالبغدادي،وبدأت عزفها على هذا الوتر لتعيد وتعيد فيه حتى شوشت على المواطن وجعلته يصغي اليها ويصدقها اكثر ما يصدق ما اعلنه الناطق الرسمي باسم(قيادة فرض القانون) حينما اعلن القاء القبض على المجرم المشار اليه. كل ذلك واعلامنا المتمثل بشبكة الاعلام العراقية بعيد كل البعد عن مساندة القيادة العسكرية التي اثبتت وبما لا يقبل الشك بانها اهل للمهمة التي القيت على عاتقها. الغريب ان فضائية غير عراقية ما كان يتوقع منها (صراحة) ان تجند فريقا لها ،وتخوض غمار اثبات حقيقة هذه الشخصية وصدق ما اعلنته قيادة فرض القانون التي حاول البعض التشكيك في صحتها ونفي ما اعلنت عنه اجهزتنا الامنية.

اثارت قضيةالقاء االقبض على الارهابي المدعو (ابو عمر البغدادي) موجة من التشكيك المتعمد لاضفاء الغموض والنيل من قدرات اجهزتنا الامنية . وسائل الاعلام هذه التي لا نشك بمواقفها العدائية المفضوحة من بلدنا وشعبه لاسيما وانها تتغذى من اموال سبق وان تم الاستيلاء عليها من ازلام النظام المباد، وافراد عائلته في سبيل تأجيج التناحر، والفرقة ما بين مكونات الشعب

المهنية العالية ، والشجاعة، والبحث عن الحقيقة والتجرد الشخصي الخالي من الاغراض قادت فريق هذه الفضائية الى الرد على المتشككين في حقيقة (ابو عمر البغدادي) وجرائمه النكراء التي اقترفها بحق الابرياء من ابناء شعبنا وكل ما نتمناه ان تكون هذه الفضائية (العربية) قد غيرت من النهج الاعلامي الذي ساهم مساهمة فعالة في التطاحن والتقاتل ما بين ابناء الشعب الواحد في يوم ما. وربما هناك وسائل اعلام ستنهج نهجها و(سيعلن عنها في حينه). والحديث الان عن دور شبكة الاعلام العراقي في هذا الحدث النوعي ومحاولة تعزيز ثقة المواطن بأجهزته الأمنية وتوظيف الصورة والكلمة لتقف صفا واحدا مع الشرطي والجندي من خلال استخدام الصورة والكلمة .

للرد على كل من يحاول تثبيط الهمم العراقية في (كنس) اديم الارض من بقايا نفايات الارهاب، لا اعلم لماذا لم تنح شبكة الاعلام هذا المنحى في المساندة، والرد على موجات التقليل والتشكيك بقدرات قواتنا. ولانعلم ان كانت محافظة ديالى اقرب الى فريق هذه الفضائية التي مقرها احدى دول الخليج من فريق الفضائية العراقية لتزور مخابئ زمر الاجرام وتلتقي بالضحايا، وبمن كانوا على تماس مباشر بهذا الارهابي الخطير.

لا نعلم ان كان ينقص شبكة الاعلام العراقية المال،او الافراد او المهنية ،او الشجاعة،، ام ان كوادرها استطابوا الجلوس في الاستوديو المكيف، والاكتفاء بنشرة اخبارية لاتعدوا تصريحات اعضاء مجلس النواب في بناية البرلمان او خطباء الجمعة، ام ان السيارة التي تقلهم اصابها عارض فسبقتهم تلك الفضائية؟

المركز التخصصي لطب الاسنان في العلوية.. كثرة المراجعين.. والعناية جيدة

تحقيق / هادي طعمة

احدى المشكلات المرضية التي يعانيها العراقيون جيلا بعد جيل بدون تناقص او تضاؤل ولمختلف الاعمار هي مشكلة الاسنان. فقد عانت فئات المجتمع الكثير من آلامها واوجاعها المبرحة، وتراخي الاطباء في الاقسام المتخصصة بأمراض الاسنان في المستشفيات نزولا مع الزمن الى وقتنا الحاضر ،فكلما اقتربنا ازداد اهمال المعالجة ،برغم التقدم النظري والتطبيقي بمعالجة الاسنان سواء اصيبت بالنخر او توغلت الاصابة الى الجذر والوصول الى زرع الاسنان ، وما بين هذه الحالة وتلك مما تتطلبه كل حالة ، هذا مع ما نعرفه ويذكره المراجعون من اهمال ما يمكن معالجته ، واستسهال الطبيب او الطبيبة الذهاب الى القلع دون تريث في امكان معالجة العديد من الحالات المرضية قبل اقتراح القلع ،طبقا لقاعدة (آخر الدواء الكي)!

معاناة المرضى هذه التي مضت عليها عقود من السنين لاشك في انها متراكمة في نفس كل مواطن واع يشعر مثلما نشعر بآلام الاخرين، ونتوجع لما يكابدونه وخاصة الذين يئسوا من امكان الحصول على رجاء المعالجة في المستشفيات الحكومية لعجزهم عن توفير المبالغ الكبيرة التي لايستطيع انفاقها الا الميسورون.

هذه التراكمات المترسبة في الذات ،حملتها وذهبت الى (المركز التخصصي لطب الاسنان /العلوية) لاستطلع الوضع على حقيقته ومعي اثر لمعلومة باقية في الذاكرة منذ سنين عن افضلية هذا المركز نسبيا على غيره . كانت زيارتنا للمركز في يوم الأحد، وهو يوم يكثر فيه المراجعون ،بعد عطلة السبت الذي يعمل فيه المركز بنصف ملاكه (كادره)من الاطباء والطبيبات ،مع ان معدل المراجعين يبلغ حسبما اخبرني المدير الدكتور سمير مئة بين مراجع ومراجعة من اعمار مختلفة ،لكن المستغرب الذي يدعو للارتياح في الوقت نفسه ان من تحدثت اليهم من الجنسين اجمعوا على الرضا والارتياح للرعاية التي يلقونها .

الانسة نور (١٨سنة)جاءت بتحويل من مستوصف في جسر ديالى البعيدة نسبيا عن منطقة العلوية ،قالت :المعالجة هنا تتطلب اكثر من جلسة ،وهذه هي الجلسة الرابعة لاني احتاج الى حشوة جذر،والجلسة الواحدة تستغرق وقتا. وقد مضى شهران على مراجعاتي، ومجيئي بدون توصية لاحد من اطباء المركز، والمركز لا يطلب الا التحويل من مستوصف او مركز صحي وكل ما يتطلبه العلاج هنا هو اجرة التذكرة (الباص). وقالت : لااواجه مشكلة ما هنا ،الرعاية طيبة والعناية جيدة تخفف عني متاعب الزحام في طريقي الطويل ونهوضي المبكر من النوم . سألتها هل انت راضية حقا؟..اجابت : نعم –رضاي هو من كل قلبي . خصوصا اني اجد التعامل الانساني ولم اجد اي تعسف او نرفزة او استغلال يدعوني للذهاب مثلا الى عيادة خاصة للطبيب المعالج او لاحد اقاربه او اصدقائه .

اجابة نور هذه سمعتها بتعابير اخرى من مراجعين آخرين، وفي اماكن متفرقة من المركز، اكثرها وضوحا من اجابة الانسة نور التي كان يعاونها مرافقوها من اهلها.

ام جاسم ٥٦سنة التي كانت تتالم من وجع ضرسها قالت :جئت بتشجيع من (ابو بيتي–اي زوجها–لانه يعالج المرضى بشكل زين مثل ما تعالج) زوجها. ولاحظت في هذه الاثناء ان من يدخلون للعلاج يطول بقاؤهم والسبب حسبما يقول المرضى هو العناية الطبية ،وهي وان كانت تختلف مدتها من مريض لاخر الاانها تدل على تحلي الملاك الطبي بروح طبية افضل من سواهم ،على عكس ما متوقع.

احدى المراجعات في الطابق الثاني كانت في حالة مرضية مختلفة ،جاء معها ابنها (٢٨سنة)ليعالجها مما اتلفه طبيب اسنان حسبما يقول هو وامه –في عيادته الخاصة ،قالت :لان الماشي بالعلاج هو بالعيادات الخاصة. رحت اليه (....) ودفعت حسب ما طلب لكن الطبيب الله يسامحه (بدل ميكحلها عماها) .

×يعني ان المثل...في هذا المركز موجود بشكله الصحيح ؟

—اي والله ..!

ليس بمستغرب بعد ما سمعناه ان نجد الرضا واضحا في هذا الطابق من افواه المراجعين والمراجعات. لهذا التفت الى الاطباء اسال بعضهم عما اذا كانت ثمة مشكلة يسببها بعض المراجعين ؟ الدكتور علي يقول انه لا وجود لمشكلة طبية ،ولا مشكلة من هذا النوع لا يمكن التغلب عليها. فادارة المركز والعاملون فيه لايبقون مجالا يخلق اي مشكلة. لكنه استدرك يقول: نواجه احيانا رغبات من بعض المراجعين ،يريدون استغلال وظيفتهم لفرض اهواء شخصية هي اساسا ضد موجبات المعالجة الصحيحة . المعالجة الطبية هي التي تحدد لكل حالة الاوقات التي تتم فيها وليست الرغبات والاهواء المجردة الخاطئة . اما الدكتور علي الذي استطلعنا رايه وكان في قسم الاشعة فقد اكد وجود هذه الحالات وقال لكنها قليلة وابدى استنكاره التصرف حسب الاهواء وعلله بجهل التحديدات التي تفرضها طبيعة علاج كل حالة ،وقال :بعض هؤلاء يقتنعون بمتطلبات الطب لكن بعضا آخر يصر على فرض رغبته، لكني لمحت بين كلمات اخرى انه تمنى ان تتفهم دوائرهم ذلك وتمنعهم لمصلحتهم فلا يضيعوا اوقاتنا واوقاتهم. ولاحظت انه يؤيد الدكتور علي الذي اشار الى بعض افراد الشرطة مع ان كلا منهما كان في مكان بعيد عن الاخر .

هذا المركز التخصصي قد لايلفت النظر من الخارج، لكنك حين تدخله تجد النقيض من الوهلة الاولى حيث الاستعلامات والاجراءات الامنية التي تسري على الجميع بهدوء يمتد الى سائر انحاء المركز، بالرغم من كثرة عدد الموجودين والعمل المستمر ذهابا وايابا كخلية نحل .

رسالة العدد

إلى أنظار وزارة الثقافة

كريم الحمداني

يعلم الجميع بقرار حل وزارة الاعلام وملابساته التي سببت في جملة ماسببه هذا القرار المتعجل في إلحاق الاذى بعشرات الاعلاميين والموظفين وخاصة ممن كانوا يعملون بصيغة العقود والذين يربو عددهم على اكثر من(٣٥٠) اعلاميا وموظفا متعاقدا والذين لم يتسلموا دينارا واحدا منذ ٢٠٠٣/٤/٩ وحتى الان بأستثناء دفعتي طوارئ في زمن (بريمر).

والعجيب في الامر ان عددا من السراق والحرامية الذين فصلوا من وزارة الاعلام في زمن سابق عادوا الى الوظيفة تحت لافتة كاذبة هي الفصل السياسي.

والغريب ايضا ان ادارة(بريمر) طلبت حينها دمج مستخدمي العقود الذين لهم خدمة طويلة مع الموظفين الدائمين، لكن اللجنة التي كانت تتولى تصفية الامور لم تكن منصفة وتصرفت بطريقة يمكن وصفها بالا إنسانية ما الحق الغبن والاجحاف بهم .

لقد طرحوا شكواهم في وسائل الاعلام المختلفة، ولكن مايؤسف له ان اجابات وزارة المالية كانت هي الاخرى غير منطقية حيث تقول انه مادامت وزارة الاعلام قد حلت فأن العقود المبرمة بينها وبين المتعاقدين من المستخدمين تعد ملغاة. وهو تفسير يفتقر لاي منطلق او مادة قانونية علما ان الدوائر والمؤسسات التي كان يعمل بها هؤلاء المتعاقدون كانت تستوفي من رواتبهم توقيفات تقاعدية شهريا .

سبق وان حصلت موافقة مجلس الوزراء على ضم منتسبي وزارة الاعلام المنحلة الى ملاك وزارة الثقافة حالها حال الوزارات والدوائر المنحلة ولكن وزارة المالية فسرت الامر على هواها عندما ضمت العاملين على الملاك الدائم وسرحت من كان يعمل بصفة عقد دون حقوق خاصة ممن ليس لديهم تقاعد او يعملون على ملاك دائرة حكومية اخرى.

ولدى المتعاقدين خدمة مضمونة في مؤسساتهم المنحلة تجاوزت عند البعض اكثر من ثلاثين عاما وكلها بصيغة العقد الذي تترتب عليه حقوق متبادلة نظمها القانون .

ان اكثر من(٣٥٠) عائلة بقضها وقضيضها تضع امام وزارة الثقافة هذه الشكوى وتتطلع الى تدخلكم الشخصي لانصافها من خلال ايجاد حل. اما عن طريق الاعادة الى الوظيفة او احالتهم إلى التقاعد لمن اكتسب شروط التقاعد.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أمام أنظار مجلس الوزراء

نحن موظفو امانة بغداد ومنتسبوها البالغ عددنا اكثر من(١٧) الف منتسب مستمرون بالعمل دون انقطاع منذ سقوط النظام السابق وليومنا هذا رغم الظروف الحرجة والتحديات التي مررنا بها واعطينا نخبة خيرة من الشهداء وصل عددهم اكثر من(٤٠٠) شهيد .

استبشرنا خيرا حين اعلن امين بغداد عن توزيع قطع اراضٍ على منتسبي الامانة ممن لديهم خدمة فعليّة خمس سنوات فما فوق وعمت الفرحة المنتسبين لهذا القرار الذي يساهم في حل ازمة السكن اذ من المعروف ان رواتبنا تذهب الى الايجارات حاليا، وشكل الامين لجاناً لتثبيت الاراضي موقعيا وبعد شهر نزلت وجبات التوزيع بالاسماء بلغت ثلاث وجبات في الصحيفة التي تصدر عن امانة بغداد ،وعند اكمال المستمسكات المطلوبة وفرز الاراضي ، فوجئنا وللاسف ان هناك قرار في الامانة لايحق لمنتسبي الامانة تملك قطع اراضٍ في بغداد من ليس لديهم تعداد ١٩٥٧.

وقدمنا احتجاجاً لامين بغداد وفعلا رفع كتاب الى مجلس الوزراء م/١/٧٧٥ في ٢٠٠٩/٢/٢٣ يطلب فيه استثناء موظفي الامانة من مسقط الرأس كون عملهم في بغداد ، ولكن رد مجلس الوزراء بكتابه١٨٥ في ٢٠٠٩/٣/٥ كان مفاجئا لنا والذي تضمن شمول وكلاء الوزارات واصحاب الدرجات الخاصة كافة والمستشارين ومن هو بدرجتهم بالامر رقم(١٢) لسنة ٢٠٠٤ الذي يحق لهم فيه التملك في المحافظة التي يعملون فيها وهنا نتساءل ما الفرق بين هذا الموظف او ذاك خاصة نحن في دائرة ساحة عملها بغداد، نرجو اعادة النظر في هذا الاجراء.

نصيف جاسم سعيد/موظف في امانة بغداد

شكاوى

وزارة التجارة وهذه الشكوى

في رسالة بعث بها مجموعة من المواطنين من منطقة الدورة المحلة ٨٤٠ يشكون فيها من ان وزارة التجارة لم تسلمهم حصتهم من مسحوق الغسيل ومنذ شهرين ما يضطرهم الاعتماد على شراء هذه المادة التي يزداد الطلب عليها في فترة الصيف خصوصا في كثرة استخدام الملابس والقمصان البيض.

المحلة ٧١٠ تشكو انقطاع التيار

المواطن ابو سرمد من سكنة المحلة ٧١٠ منطقة زيونة يشكو في رسالته التي بعث بها من ان التيار الكهربائي منقطع عن الزقاق ٤١ منذ فترة ناهزت الاسبوعين دون ان تتدخل دائرة الصانة الكهربائية في المنطقة لاصلاح الكيبلات المعطوبة وهو يدعو وزارة الكهرباء للايعاز الى دائرة الصيانة للقيام بواجبها ازاء ذلك.

صيدليات الارصفة ماتزال منتعشة!

يقول المواطن ابو محمد من بغداد في اتصاله الهاتفي مع الجريدة رغم الحملات التفتيشية التي تقوم بها فرق الرقابة التابعة لوزارة الصحة ونقابة الصيادلة التي يتحدثون عنها في مختلف وسائل الاعلام للحد من انتشار بيع الادوية والهرمونات والمنشطات المختلفة على الارصفة الا ان هذا الامر تحول الى ظاهرة في الاسواق وخاصة في وسط بغداد داخل مرآب الامة في الباب الشرقي تحت انظار الاجهزة الامنية المختلفة فهل هناك من متابعة جدية من قبل وزارة الصحة ونقابة الصيادلة؟

متى يكتمل هذا المشروع ؟

المواطن حامد شوقي قال في رسالته ان امانة بغداد ومنذ عام ٢٠٠٧ قامت بهدم سوق الزعفرانية الجديد وحفر ارضيته لوضع الاسس لبناية قسم بلدية الزعفرانية ومع مرور هذه الفترة الطويلة لم تنجز الاسس والحفريات اثرت على المجاري في محلة ٩٥٠ زقاق ٣٢ حيث الطفح يؤثر على سكنة الزقاق والمحلة من الناحيتين الصحية والبيئية، فماذا تقول دائرة بلدية الكرادة عن ذلك؟.

ضوء

وجوب الترشيد في استهلاك المياه

المتأمل في مناسيب المياه الحالية والمستقبلية يعتقد جازما مثلي انه لم يعد ثمة وقت كي ننتظر الاجراءات التي تحقق ترشيد استهلاك المياه في البيوت والمعامل والمصانع واماكن غسل السيارات ورش الشوارع او ترك انابيب مكسورة. بل ان الوقت متأخر اذا اخذنا في حسابنا خاصة ان دول الجوار قد خفضت وتخفض الحصص المائية بنسبة ٧٥٪من اصل حصتنا نحن في العراق !ولقد رأينا بأم أعيننا ما خلفه النقص المريع في المياه من مكابدات الصراع بين اناس لنا في جنوب عراقنا وبين ما تنتابهم من امراض لاشك في انها مؤدية الى انهاك قواهم الى حد الموت ،ان لم يكن الى الموت نفسه في كثير من الحالات!.

نلك ان انساننا اثمن ما موجود، وهو اثمن ما نملك. فاذا كان ترشيد استعمال المياه في الزراعة وتقليل الهدر يؤمّن اضافة ٢٠٪من الاراضي المروية وبمعدل ٢٪في كل سنة بحسب ما ذكره خبراء ،فكم سيؤمن ترشيد استهلاك المياه في البيوت من نسب فائضة من المياه الصالحة للشرب يمكن توفيرها لأهلنا في الجنوب وهم بالملايين ؟ لايجدون سوى المياه الآسنة لمأكلهم ومشربهم ولاغتسالهم وغسل ملابسهم واوانيهم وقد رأينا هذه المياه بأم أعيننا تخوض فيها قطعان الجاموس من بين الحيوانات الاخرى . فكيف لايمرض من لا يجد سوى هذه المياه ؟ وكيف نبرهن على أخوتنا لهؤلاء الملايين ان لم نتذكرهم دوما وفي كل لحظة ؟!

المعروف ان التبذير طابع عام يشمل جل البيوت ان لم يكن كلهاجميعا ، ومعروف ايضا ان هذا التبذير لايقف عند حدود التبذيرفي ما يستهلكه يوميا بل يتجاوزه الى حدود الافراط والتفريط والعبث ! ولنا ان نعلم ايضا ان مياه الاسالة المستخدمة في المنازل داخل المدينة وحدها –على حد ما يسجله الخبراء– تبلغ ٥٥٠ مليون متر مكعب ،وان كمية المياه الثقيلة التي بلغت ما يقارب ٣٠٦ ملايين متر مكعب قبل اكثر من عشرين عاما ،توجب الترشيد قبل اي شيء آخر، واكثر من اي شيء آخر ،لكي لاتزداد نسبة اختلاطها بمياه النهر عامة فتزداد نسبتها في مياه الاسالة فتؤدي ما تؤدي اليه من امراض . كميات مياه النهر الآن اقل بكثير مما كانت عليه في١٩٨٨حين سجلت تلك الكميات، اما الآن فقد ازدادت كمية المياه الثقيلة كثيرا عما كانت قبل عشرين عاما ! وذلك وحده ينذر بالخطر ويدق ناقوس الحرص للحفاظ على انساننا ،بتوفير المياه الصالحة.

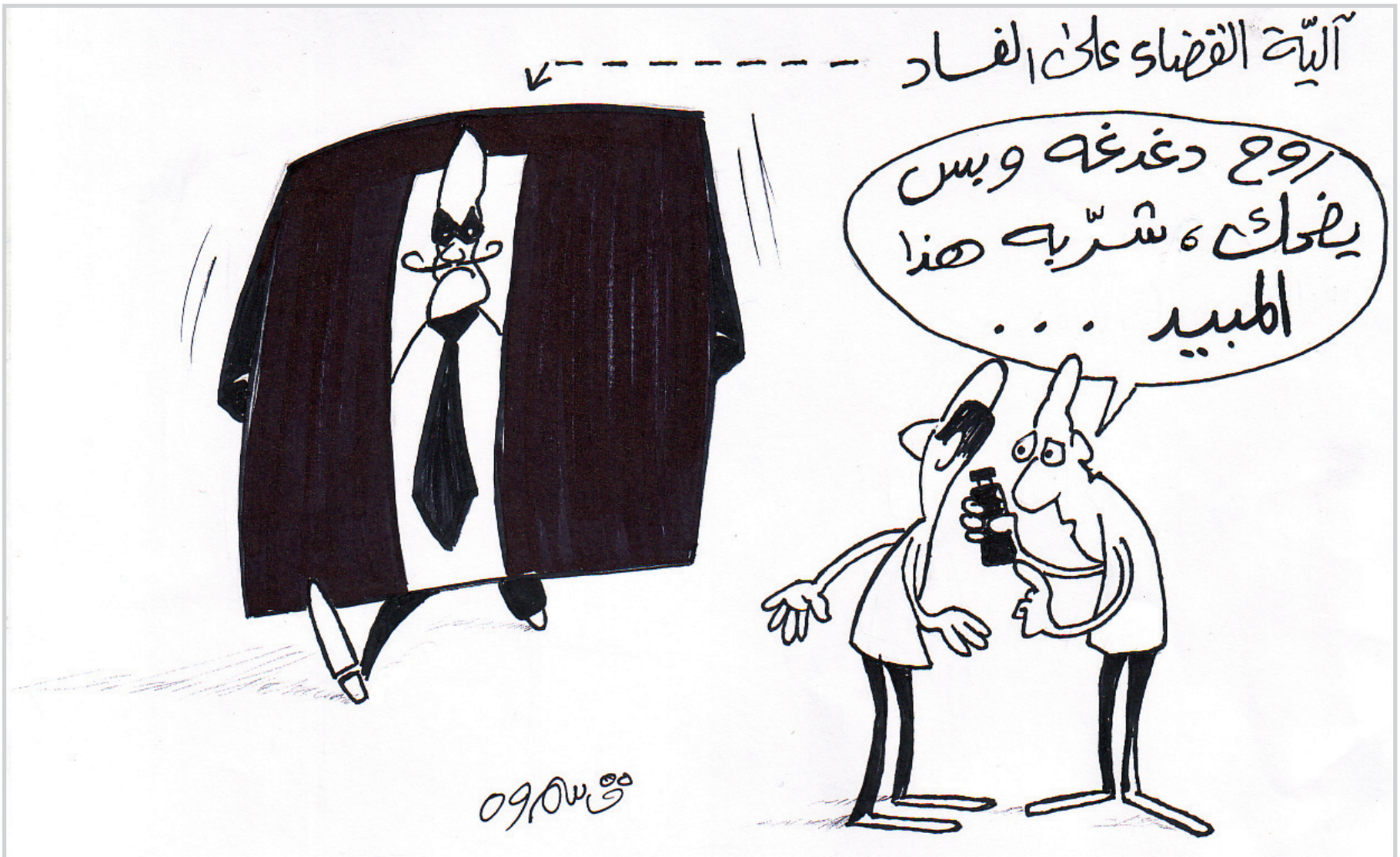

قاسم حسين